



## آفاق

■ ماجد أحمد أبو مراد

### مواعيد عرقوب

يروى أن رجلاً من العرب القدماء يدعى عرقوب كان بارعاً في التسوييف وخلف الوعد، وكان لديه بستان مليء بأشجار النخيل، فطلب منه أخوه شيئاً من ثمار النخل، فقال له إذا أطلعت هذه النخلة فلك حملها، فلما أخرجت "طلعها" أتاه، فقال له: دعها حتى تصير بلحاً، فلما أبلحت أتاه فقال له: دعها حتى تصير رطباً، فلما أرطبت قال له: دعها حتى تصير تمراً، وحينما أتمرت، قام عرقوب بجذها بالليل قبل أن يأتي أخوه، ولما جاء أخوه في الصباح ليأخذ التمر لم يجد شيئاً، ولهذا قالوا فيه: مواعيد عرقوب، وبذلك أصبح عرقوب ولا يزال مَصْرَبُ المثل بالمطل وعدم الوفاء وخلف الميعاد.

وغزة اليوم تعاني من مواعيد عرقوب بغض النظر عن ماهية عرقوب أو من يقف خلفه، أو عن طبيعة المواعيد التي يطلقها "عراقيب" هذا الزمان، والتي تمنى غزة وتعد أهلها بالانفراجات الهائلة والكبيرة التي تنتظرهم قريباً، فمن الميناء البحري "حلم الغزيين الواعد"، إلى الفتح الدائم لمعبر رفح البري، مروراً برفع الحصار، والسماح بإدخال البضائع والحاجيات الأساسية اللازمة لمختلف سكان وفئات وشرائح القطاع، إلى غير ذلك من التمنيات الغزية، "والوعود العرقوبية" التي لم يتحقق منها شيء ذات قيمة حتى اللحظة.

من نافلة القول أن غزة بلا كهرباء، ولا مياه صالحة للشرب، ودون عمل، ولا وظائف للخريجين الجامعيين، يكاد اليأس يقتل شبابها ويفتك بهم، والراعي الذي يدعي الشرعية يقبع في مقاطعته دون أن يشعر بهوموم رعيته التي تموت موتاً بطيئاً، بل ويصرّ على إفشال كل الحلول المطروحة على الطاولة والهادفة لتخفيف الحصار، وإشاعة جو من الأمل في نفوس الناس، فهو لا يريد إدخال تعديلات وتسهيلات على الكهرباء ولا على غيرها من الأزمات، ويتباهى بذلك! إنها حقبة العجب، وزمان العجائب!

وليس بعيداً عن تلك الأجواء القاتمة يقوم البعض بين الفينة والأخرى بإطلاق التصريحات المفرطة بالتفاؤل، والتي يتقبلها المواطن بشغف غير أنها دون رصيد على أرض الواقع، ولا تجد طريقها للتنفيذ، الأمر الذي ينعكس سلباً على حياة الناس ونفسياتهم، إنها تصريحات من شأنها بناء قصوراً في الهواء، ولا أدري ما الفائدة منها طالما أن الناس يسمعون ضجيجاً ولا يرون طحيناً.

لسان حال المواطن الغزي يقول إنه لا يريد تصريحات وأقوال لا تسمن ولا تغني من جوع، الناس تريد أفعال وإنجازات تساعد على اشتعال جذوة الأمل في نفوسهم وقلوب أبنائهم الذين أعياهم الانتظار أملاً بالفرج، عشر سنوات عجاف خلت وأزمات غزاة تزداد تعقيداً يوماً بعد يوم ولا بوادر تلوح بالأفق من شأنها تخفيف الاحتقان أو تفريج الأزمات.

في ظل هذا التعقيد والأجواء القاتمة والأزمات المتتالية يبقى الأمل في رب الناس، بينما يتلاشى شيئاً فشيئاً بالناس أنفسهم الذين لا يستطيعون تقديم الحلول أو يعملوا على منعها بمحض إرادتهم وبرضى نفوسهم، ولا أدري إلى متى سيحتمل ويصبر المواطن قيادات لا تقيم وزناً لمعاناة شعبها، في حين يتنعم أبناءهم بالسفر والتجوال والبذخ على حساب الشعب المغلوب على أمره، غزة يجب أن تقلع شوكتها بيدها ويد رجالها دون مزيد انتظار لأن الوضع لم يعد يحتمل الانتظار ولا المراهنة على الوقت أكثر من ذلك.

## شارك في تكريم الموهوبين

### د. بحر يهنئ الأسير المحرر صبح بسلامة الافراج عنه



المتفوقين وأوائل الطلبة، جاء ذلك خلال مشاركته في احتفال التكريم الذي أقامته إدارة المدرسة للمتفوقين في الفصل الدراسي الأول، بحضور النائب محمد فرج الغول، وطاقم المدرسين وذوي الطلاب المتفوقين.

وأكد أن الشعب الفلسطيني رغم الحصار ورغم المؤامرة فإنه يتقدم في كل المجالات العلمية والتعليمية والعمل الفدائي، وفي كل مجالات الحياة، مشيراً إلى أن المتفوقون من الطلبة هم الذين يصنعون الثورات، ويجلبون الكرامة لشعبهم وأمتهم.

وأشار إلى أن شعبنا بحاجة للعلم كما هو بحاجة للمقاومة والسلاح، والأعداد الإيماني والتربوي، مشيداً بالمعلمين ودورهم الذي يقومون به في تربية الجيل وتنقيفه وإعداده ليكون لبنة صالحة من لبنات المجتمع الفلسطيني، مؤكداً أن القضية الفلسطينية هي أشرف قضية في العالم وشعبنا يتسلح بالعلم من أجلها.

وهناً الطلبة المتفوقين وذويهم والهيئة التدريسية بهذا الإنجاز، معرباً عن أمانيه بالاحتفال وتكريم متفوقي الوطن العام القادم في باحات المسجد الأقصى المبارك.

زار الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني الأسير مطلع الأسبوع المنصرم المحرر رائد صبح من محافظة رفح مهنتاً بسلامة خروجه من سجون الاحتلال بعد عدة أعوام قضاه متقللاً بين السجون. وثمن بحر الدور البطولي للأسرى في سجون الاحتلال مشيداً بتضحياتهم من أجل الحرية وتحرير الوطن من دنس الاحتلال، ملفتاً لأنهم قدموا زهرات شبابهم وضحو بأعمارهم خلف القضبان من أجل تحرير الوطن والإيمان بالمقاومة كطريق لتحرير فلسطين.

وناشد جميع الفصائل بالعمل السريع على تحرير كافة الأسرى من كافة التنظيمات وتبييض السجون، وضرورة العمل على انجاز صفقة وفاء الأحرار "2"، مؤكداً على أن قضية الأسرى تأتي على سلم أولويات المجلس التشريعي الفلسطيني، ملفتاً أن المجلس خاطب العديد من البرلمانات الدولية بشأن قضيتهم، ودعا إلى ضرورة الضغط على الاحتلال من أجل الافراج عنهم وتبييض السجون من كافة الأسرى.

#### تكريم الموهوبين

وفي سياق آخر أشاد بحر بطلبة مدرسة الموهوبين



د. بحر يستقبل وفد من عائلة الأسير محمود أبو عيشة



■ تنسيق ومتابعة

حسام علي أبو ججوح

■ سكرتير التحرير

نزار حسن أبو جزر

■ مدير التحرير

ماجد أحمد أبو مراد

البرلمان  
AL - PRLMAN

تصدر عن: الدائرة الإعلامية في المجلس التشريعي الفلسطيني

+970 8 2829016

+970 8 2827037

plc.gov.ps

plc.gaza

plcmedia

palplc

info.plc@gov.ps



## المجلس التشريعي يقر قانون الفصل في المنازعات الإدارية بالقراءة الثانية



أقر المجلس التشريعي الفلسطيني مشروع قانون الفصل في المنازعات الإدارية بالقراءة الثانية خلال الجلسة التي عقدها أمس بمقره في مدينة غزة، وأوضح رئيس اللجنة القانونية في المجلس النائب محمد فرج الغول أن القانون يركز على اعتماد نظر المنازعات الإدارية على درجتين (المحكمة الإدارية ومحكمة العدل العليا) بعد أن كانت تُنظر في درجة واحدة.

كما يتضمن القانون إنشاء محكمة إدارية جديدة تتألف من قضاة منتدبين من محاكم الاستئناف بحيث تُستأنف أحكامها أمام محكمة العدل العليا وتكون أحكام هذه الأخيرة نهائية، إضافة إلى استيعاب منازعات العقود الإدارية وطلبات التعويض عن القرارات الإدارية المجحفة ضمن اختصاص المحكمة الإدارية.

وتابع النائب الغول: "من خلال القانون تم وضع إجراءات خاصة بالمنازعات المنظورة أمام المحكمة الإدارية بينما ارتأت اللجنة إحالة الإجراءات المنظورة أمام محكمة العدل العليا على إجراءات محكمة الاستئناف النظامية".

وأوضح أن القانون راعى سرعة الفصل في المنازعات الإدارية من خلال الحد من الأجل ومنح خصوصية لحالة الفصل في طلبات المعارضة في الحبس بإجراءات سريعة وبدون اشتراط توكيل محامي. ويسمح القانون بالطعن بالطرق غير العادية ومنها اعتراض الغير وإعادة المحاكمة في المنازعات الإدارية الأمر الذي سيشجع حيز أكبر من العدالة من خلال استدراك أية عوارض أو إشكاليات.

### لجنة القدس تناقش الوضع الرهن في المدينة المقدسة والمسجد الأقصى

عقدت لجنة القدس والأقصى بالمجلس التشريعي اجتماعاً لها في مدينة غزة برئاسة النائب أحمد أبو حلبية مقرر اللجنة، وبحضور عدد من أعضائها، حيث ناقشت اللجنة المواضيع المدرجة على جدول أعمالها ومن أهمها الوضع الراهن في مدينة القدس والمسجد الأقصى المبارك وبعض الموضوعات التي تخص نشاطات وعمل اللجنة في المرحلة المقبلة.

### لجنة التربية تحذر من التداعيات المترتبة على أزمة عدم صرف الرواتب

### التشريعي ينظم وقفة تضامنية مع النائب نجات أبو بكر

دعا الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني رئيس السلطة في رام الله محمود عباس للتوقف الفوري عن ذبح القوانين الفلسطينية وعلى رأسها القانون الأساسي الفلسطيني، ووقف التغول على الحياة الوطنية الفلسطينية، ووقف هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية وإلغاء دورها ومهامها وصلاحياتها المنصوص عليها حسب القانون.

وقال خلال وقفة تضامنية نظمها المجلس التشريعي بمقره فيها نواب من الكتل والقوائم البرلمانية كافة، وأعضاء من المجلس الوطني: "لم نفاجأ بما جرى للنائب في المجلس التشريعي نجات أبو بكر من استمرار ملاحقة الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية لها ومحاولة اعتقالها بسبب ممارستها لواجبها البرلماني والوطني".

### تواصل اعتصامها لليوم الثامن على التوالي

## التشريعي يعقد جلسة خاصة حول قرار نيابة رام الله بحق النائب نجات أبو بكر



بكلمة استنكر فيها استمرار محاصرة النائب أبو بكر في مقر المجلس في مدينة رام الله بهدف اعتقالها ومنعها من ممارسة واجباتها البرلمانية دون أي اعتبار لحصانتها البرلمانية المكفولة حسب القانون الأساسي الفلسطيني والنظام الداخلي للمجلس التشريعي.

عقد المجلس التشريعي الفلسطيني جلسة خاصة مطلع الأسبوع حول إجراءات نيابة رام الله بحق النائب عن حركة فتح نجات أبو بكر، واستمع النواب خلال جلستهم لتقرير أعدته اللجنة القانونية، وافتتح الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني الجلسة



# طالب بالوقف الفوري لكافة الاجراءات بحقها د. بحر: استدعاء النائب أبو بكر مخالفة لأحكام القانون الأساسي الفلسطيني

قام بها أحد أعضاء السلطة التنفيذية في رام الله. وتابع: "استدعاء النيابة العامة في رام الله للنائب نجاة أبو بكر دون تقديم طلب إلى هيئة رئاسة المجلس التشريعي إجراء ينافي أبسط المبادئ الدستورية والقانونية ومخالفة واضحة لأحكام القانون الأساسي الفلسطيني والنظام الداخلي للمجلس التشريعي".

وطالب د. بحر السلطة التنفيذية والنيابة العامة في رام الله بضرورة اتباع الأصول القانونية بشأن أية مساءلة جزائية أو مدنية لأي من أعضاء المجلس التشريعي، والالتزام بالأحكام القانونية الخاصة بالحصانة البرلمانية لأعضاء المجلس التشريعي، وعدم اتخاذ أية إجراءات ضد أي من أعضاء المجلس التشريعي، إلا بعد تقديم طلب رفع الحصانة وفقاً للأصول، وفي الحالات التي نص عليها النظام الداخلي.

كما طالب كافة الكتل والقوائم البرلمانية والمستقلين لاتخاذ موقف واضح وجاد باتجاه التصرفات غير القانونية التي تقوم بها النيابة العامة والأجهزة التنفيذية بحق أعضاء المجلس التشريعي في رام الله.



طالب الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني النيابة العامة في رام الله والجهات التنفيذية بالوقف الفوري للإجراءات المتخذة بحق النائب في المجلس التشريعي د. نجاة أبو بكر، مؤكداً أن استدعاء النيابة لها يعتبر مخالفة واضحة لأحكام القانون الأساسي الفلسطيني، والنظام الداخلي للمجلس التشريعي.

جاء ذلك خلال مؤتمر صحفي عقده بحر مطلع الأسبوع بمكتبه في المجلس التشريعي بمدينة غزة، ولفت إلى أن القانون الفلسطيني ينص على عدم جواز مساءلة أعضاء المجلس التشريعي جزائياً أو مدنياً بسبب الآراء التي يبديونها، أو الوقائع التي يوردونها، أو لأي عمل يقومون به خارج المجلس من أجل تمكينهم من أداء مهامهم النيابة.

وقال: "لا يجوز بأي حال من الأحوال التعرض لعضو المجلس التشريعي، ولا يجوز إجراء أي تفتيش في أمتعته أو بيته أو محل إقامته أو سيارته أو مكتبه"، وشدد على أن الاستدعاء يأتي على خلفية ممارسة النائب أبو بكر لمهامها النيابة والبرلمانية وكشفها عن ملفات فساد إداري ومخالفات قانونية أخرى

## لجنة القدس تناقش الوضع الرهن في المدينة المقدسة والمسجد الأقصى

الاحتلال يسعى للتوسع الاستيطاني شمال القدس ضمن مخططات صهيونية تهدف لتوسيع المقتضبات القائمة في القدس التاريخية ولتصل لحدود مدينة نابلس.

ودعا النجار السلطة لرفع يدها الثقيلة عن المقاومة وعدم عرقلة فعاليات وأنشطة انتفاضة القدس، معتبراً تجاهل السلطة في رام الله لهذه الانتفاضة والتحريض عليها أمراً لا تتماشى مع الزوق العام للمواطن الفلسطيني، مهاجماً سياسة التنسيق الأمني بين الأجهزة الأمنية في الضفة والاحتلال الصهيونية بهدف ملاحقة خلايا المقاومة وإحباط العمليات الفدائية ضد الاحتلال.

وفي نهاية الاجتماع وجهت اللجنة التحية لشباب انتفاضة القدس في كافة أرجاء فلسطين خاصة بالذكر شباب وشابات مدينة القدس المحتلة، الذين فجروا هذه الانتفاضة المباركة، ودعتهم بالاستمرار في هذه الانتفاضة المباركة لمواجهة المحتل الغاصب للأراضي والمقدسات الإسلامية، مطالبين باستمرار مقاومة الشعب الفلسطيني في مدينة القدس وغيرها للمخططات الصهيونية الداعية للتقسيم المكاني والزمني للمسجد الأقصى المبارك، مطالبة العرب والمسلمين وأحرار العالم بالدفاع عن المسجد الأقصى المبارك.

المعالم في محيط المسجد الأقصى. وأشار أبو حلبية لأن أعمال البناء في "بيت شتراوس" أدت إلى تدمير وتخريب آثار عريقة أغلبها من الفترات الإسلامية القديمة، منوهاً لحفر 16 عامود في عمق الأرض بنحو 15 إلى 20 متراً، الأمر الذي أدى إلى تدمير وتفتيت كميات كبيرة من الأثرية في عمق الأرض.

وحذر من مخطط صهيوني آخر، يقضي بتخصيص حكومة الاحتلال الصهيونية ساحة لصلاة مختلطة للرجال والنساء اليهود جنوب غرب المسجد الأقصى، في طرف ساحة البراق، وشدد على أن الموقع المذكور جزء لا يتجزأ من الوقف الإسلامي، لأن الساحة المحاذية لحائط البراق هي وقف إسلامي، وقد تم هدمها من قبل الاحتلال الإسرائيلي عقب احتلال القدس عام 1967.

بدوره استعرض النائب خميس النجار عضو اللجنة الحياة اليومية في مدينة القدس وتأثير الإجراءات الصهيونية على الحياة العامة ومنها الحواجز وإغلاق المدارس، محذراً من محاولات الاحتلال من نشر المخدرات والعقاقير الطبية المخدرة بين الشباب المقدسين.

ولفت النجار إلى الاعتداءات المتكررة على منطقة القصور الأموية لطمس معالم القصور وإدعاء إنها قصور يهودية تاريخية، مشدداً على أن

عقدت لجنة القدس والأقصى بالمجلس التشريعي اجتماعاً لها في مدينة غزة برئاسة النائب أحمد أبو حلبية مقرر اللجنة، وبحضور عدد من أعضائها، حيث ناقشت اللجنة المواضيع المدرجة على جدول أعمالها ومن أهمها الوضع الراهن في مدينة القدس والمسجد الأقصى المبارك وبعض الموضوعات التي تخص نشاطات وعمل اللجنة في المرحلة المقبلة.

بدوره قدم النائب أبو حلبية مقرر اللجنة شرحاً مفصلاً عن الوضع الراهن في مدينة القدس المحتلة والمسجد الأقصى المبارك في ظل تصاعد انتفاضة القدس، منوهاً أن مدينة القدس والمسجد الأقصى يتعرضان لمخططات صعبة تتمثل في استمرار الاقتحامات الصهيونية المتكررة للمسجد الأقصى المبارك، والاعتداء على المرابطين والمرابطات فيه ومنع دخول عدد من المواطنين لباحاته.

ولفت إلى استمرار الانتهاكات اليومية بحق مدينة القدس وضواحيها، بما في ذلك مضاعفة الاحتلال لجهوده في إنهاء مخططة الرامي لبناء الطابق الرابع من المشروع التهوديدي "بيت شتراوس" الذي يقام على بعد نحو 50 متراً غربي المسجد الأقصى في ساحة البراق، ضمن أبنية جسر أم البنات، وذلك من خلال المشاريع التي يواصل الاحتلال تنفيذها لتهويد وتغيير

## خلال اتصاليين منفصلين النائب الحية يعزي عائلة الناييف ويتضامن مع النائب أبو بكر



أجرى النائب خليل الحية اتصالاً هاتفياً مع شقيق الشهيد عمر الناييف الذي اغتيل بمقر السفارة الفلسطينية في بلغاريا قبل عدة أيام مقدماً التعازي له ولعائلته باستشهاد شقيقه، ومؤكداً أن دم الشهيد عمر أمانة في أعناق الكل الفلسطيني، ويجب محاكمة كل المتورطين. وأكد الحية على حرص حركة حماس على المتابعة الحثيثة لهذه القضية مع قوى شعبنا وصولاً إلى محاكمة المتورطين، محملاً العدو الصهيوني المسؤولية الكاملة عن هذه الجريمة النكراء فضلاً عن الدور السلبي للسفارة الفلسطينية بصوفيا.

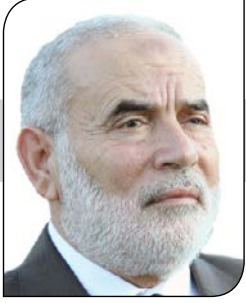
من جهته عبر شقيقه عن تقديره لهذا الاتصال والحرص على متابعة هذه القضية الوطنية مشيراً إلى تورط أطراف فلسطينية في هذه الجريمة من خلال التقاعس عن حمايته وعدم اخراجه من السفارة لمكان أكثر أمناً.

### التضامن مع أبو بكر

إلى ذلك هاتف النائب نجاة أبو بكر المحاصرة بمقر المجلس التشريعي برام الله، وأعرب عن تضامنه الكامل معها، مؤكداً أن ما يجري مخالفة للقانون، مشدداً على رفضه لكل الإجراءات التعسفية التي تتعرض لها والتي تعد مخالفة صارخة للحصانة التي يتمتع بها المجلس التشريعي ونوابه والتي لا يملك أحد اختراقها.

من جهتها عبرت النائب أبو بكر عن شكرها وتقديرها للنائب الحية، مؤكدة على عدالة قضيتها وشرعية موقعها، ورفضها لكل الإجراءات التي تمارس ضدها، معلنة انحيازها الدائم لقضايا شعبها العادلة.





## كلمة البرلمان

د. أحمد محمد بحر

## للتوقف الاجراءات ضد النائب أبو بكر

كثيرة هي الانتهاكات التي تقوم بها المؤسسة التنفيذية والأجهزة الأمنية في رام الله ضد أبناء شعبنا، بدءاً بمصائب التنسيق الأمني مع الاحتلال وملاحقة المقاومين، مروراً بتكريم الأفواه ومحاربة الحريات، وصولاً إلى تدمير الحياة الوطنية الفلسطينية وتفسخ النسيج المجتمعي الفلسطيني وضرب النظام السياسي الفلسطيني ومؤسساته المنتخبة.

النيابة العامة والأجهزة التنفيذية في رام الله تستكمل حلقات مخططها التأمري ضد المجلس التشريعي الفلسطيني عبر محاولة إخراس أصوات أعضاء المجلس التشريعي المناوئين للفساد والمعارضين لسياسات المؤسسة التنفيذية والأجهزة الأمنية في رام الله التي تجردت من كل بعد قانوني ووازع أخلاقي واعتبار إنساني. ولعل ما جرى للنائب د. نجاة أبو بكر يشكل برهانا قاطعاً على طبيعة المستوى الهابط الذي بلغته السلطة في التعاطي مع الشعب الفلسطيني وطبقته السياسية وشخصياته الوطنية، إذ لم تحترم حصانتها البرلمانية المكفولة حسب القانون، ووجهت طعنات غادرة إلى صدر القانون الأساسي الفلسطيني والنظام الداخلي للمجلس التشريعي، وتعاملت مع قضيتها، كما مختلف القضايا، بعيداً عن سلطة القانون ونصوص الدستور.

إن السلوك المشين الذي اقترفته المؤسسة التنفيذية والأجهزة الأمنية في رام الله بحق النائب أبو بكر يعيد ذكراً إلى الورا، حيث الممارسات الرعناء والتصرفات الخرقاء التي قامت بها السلطة وأجهزتها الأمنية ضد نواب كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية وعائلاتهم الكريمة طيلة المرحلة الماضية، وكان على رأس هذه الممارسات منع د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي من دخول مكتبه في مقر المجلس من أجل مزاوله واجباته البرلمانية والوطنية، ومنع نواب كتلة التغيير والإصلاح من دخول مقر المجلس كذلك، وتضييق الخناق على عائلات النواب واعتقال وملاحقة أبنائهم.

من هنا فإننا في المجلس التشريعي نحذر من أن إصرار المؤسسة التنفيذية والأجهزة الأمنية في رام الله على نهجها الرأهن الذي يمتن القانون ويمتهن الحريات ويدير الظهر للقيم والأخلاقيات الوطنية ويدمر مقومات الوحدة والتسامح والتكافل في المجتمع الفلسطيني، من شأنه أن يكرس مزيداً من التأزم والتعقيد في الساحة الفلسطينية، ويقذف بالوضع الفلسطيني إلى المجهول.

الآن تترك المؤسسة التنفيذية والأجهزة الأمنية في رام الله أن ما يجري اليوم من تدمير مبرمج للمعايير والأسس الناعمة للنظام السياسي الفلسطيني وتخريب متعمد للحياة الوطنية الفلسطينية، وتطاول على المنظومة القانونية والحقوقية والأخلاقية، التي كان آخرها قرار اعتقال عضو المجلس التشريعي النائب نجاة أبو بكر، وتهميش الفئات العاملة والشرائح الشعبية، وعلى رأسها فئة المعلمين، وعدم الاعتراف بحقوقهم والاستجابة لمطالبهم العادلة، كل ذلك يدق مزيداً من المسامير في نعش المشروع الوطني الفلسطيني، وينسجم مع مخططات ومصالح الاحتلال الصهيوني، ويجعلنا أكثر ابتعاداً عن تحقيق أهدافنا وحقوقنا ومصالحنا الوطنية؟! أين العقلاء في المؤسسة التنفيذية والأجهزة الأمنية في رام الله وحركة فتح من هذه الانهيارات الكبرى والمصائب المتلاحقة؟! وهل يمكن لمجموعة محدودة للغاية من المنتفعين وأصحاب الأجندة الخاصة أن ترتهن مصير الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية لأهوائها وأمزجتها الخاصة، وأن تقود الوضع الفلسطيني إلى الهاوية؟! إن المؤسسة التنفيذية والأجهزة الأمنية في رام الله تقف اليوم على مفترق طرق خطير، فإما إبقاء الأوضاع على ما هي عليه، مع ما يعنيه ذلك من انهيار وطني شامل، أو الاستجابة لعين المصلحة الوطنية العليا عبر استدراك الخلل وسلوك سبيل الإنقاذ الوطني الذي يتأسس على تحقيق المصالحة السياسية والمجتمعية، وتطبيق أصول ومبادئ الشراكة الوطنية، وإعادة الاعتبار للنظام السياسي الفلسطيني، وتوحيد الصف الوطني الفلسطيني في مواجهة الاحتلال الصهيوني وأرهابه الغاشم ومخططاته العنصرية.

وكي يعود القطر الوطني إلى قاطرته الصحيحة فإن المؤسسة التنفيذية والأجهزة الأمنية في رام الله وعلى رأسها السيد محمود عباس مدعوة اليوم إلى الإقلاع عن اغتصاب دور وحقوق المجلس التشريعي، واتخاذ قرار فوري بفتح مقر المجلس التشريعي برام الله أمام جميع النواب بدون استثناء، وإعادة الاعتبار لرئيس المجلس د. عزيز دويك وتمكينه وإخوانه النواب من ممارسة واجباتهم البرلمانية والوطنية لخدمة أبناء شعبهم في ظل الظروف والتحديات الصعبة التي يعيشها شعبنا وقضيتنا.

إعادة الاعتبار لنواب الشريعة الفلسطينية وتقدير دورهم ومكانتهم في إطار تعزيز صمود شعبنا وبناء مشروعه الوطني والديمقراطي والكفاحي، يشكل الخطوة الأولى على طريق الإصلاح، وما دون ذلك عمى وطني وأخلاقي وإنساني وقفز في الفراغ.

# لجنة التربية تناقش تفعيل قانون نقل الاعضاء البشرية وزراعتها

سبيل اصدار اللوائح التنفيذية لتفعيل قانون نقل الاعضاء البشرية وزراعتها مؤكدين استعداد المجلس التشريعي لسن التشريعات اللازمة للنهوض بواقع زراعة الاعضاء البشرية في فلسطين وخدمة أبناء شعبنا في شتى المجالات وخاصة الطبية منها نظراً لأهميتها الفائقة.

ويشتمل قانون نقل الاعضاء البشرية وزراعتها على سبع فصول بواقع (25) مادة ويشير الفصل الأول منها إلى التعاريف والأحكام العامة للقانون، بينما يشير الفصل الثاني إلى اللجنة العليا لنقل الاعضاء البشرية وزراعتها، أما الفصل الثالث والرابع فيشيران إلى نقل الاعضاء بين الأحياء ومن الأموات، في حين يعالج الفصل الخامس بنك القوانين، والفصل السادس والسابع إلى العقوبات والأحكام الختامية للقانون.

من جانبه قال أبو شعبان إن الجانب العملي في هذا المجال يسير بوتيرة ثابتة حسب النظام بما فيها الكادر البشري حيث تم ارسال طاقم الأخصائيين والمختبرات إلى الخارج لإكسابهم المهارات اللازمة، كما أشار إلى تأسيس اللجنة العليا واللجان المختصة التي تتابع حالة الزراعة والتوثيق من منظور النظم والمعلومات.

وكشف أبو شعبان أن الوزارة بصدد صياغة اللوائح التنفيذية لقانون زراعة الاعضاء، ملفتاً لأن الاجتماع جاء من أجل تفسير بعض مواد القانون وصياغتها في اللوائح التنفيذية، حتى تكون المواد القانونية واضحة ولا مجال فيها لتفسيرات خاطئة، مشيداً بجهود المجلس التشريعي في اصدار القانون بما فيه من التفسيرات والملاحظات الهامة. بدورهم بارك النواب الجهود المبذولة في

عقدت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية مؤخراً اجتماعاً ناقشت فيه سبل تفعيل قانون نقل الاعضاء البشرية وزراعتها، بمشاركة الإدارة العامة لتنمية القوى البشرية بوزارة الصحة، وحضور بعض الخبراء والمختصين، منهم رئيس اللجنة المركزية لنقل الاعضاء وزراعتها ناصر أبو شعبان وعضو اللجنة التأسيسية صادق قنديل، وترأس الجلسة النائب خميس النجار مسئول الملف الصحي بلجنة التربية، بحضور النواب سالم سلامة، يونس الاسطل، يوسف الشرافي، محمد شهاب.

وأوضح النائب النجار أن الاجتماع يأتي في إطار تواصل لجنة التربية المستمر مع وزارة الصحة خاصة فيما يتعلق بتفعيل القوانين الصادرة عن المجلس التشريعي ومنها قانون نقل الاعضاء البشرية وزراعتها.

# نواب الشمال يبحثون مع رئيس سلطة الأراضي قضايا تهم المواطنين



بدوره شكر رئيس سلطة الأراضي إبراهيم رضوان وفد النواب على زيارتهم التي وصفها بالإيجابية والطيبة، معتبراً إياها تزيد من عمق العلاقة والتواصل بين النواب وسلطة الأراضي بهدف خدمة المواطنين في محافظة الشمال.

على الدور الفاعل لسلطة الأراضي في إدارة قطاع الأراضي في غزة وتقديم خدمات متنوعة للمواطنين، والعمل على تنظيم عملية توزيع الأراضي على المشاريع الخدمية والمرافق العامة بما يخدم مصلحة المواطن دون المساس بحقوقه.

بحث نواب المجلس التشريعي في محافظة شمال قطاع غزة مع رئيس سلطة الأراضي إبراهيم رضوان العديد من القضايا والمشاكل المتعلقة بالأراضي والممتلكات العامة بالمحافظة، بحضور رئيس بلدية بيت لاهيا عز الدين الدحنون، ونائب رئيس بلدية جباليا النزلة باسل أبو القمصان، وحضر اللقاء النواب، فتحي حماد، إسماعيل الأشقر، جميلة الشنطي.

وناقش النواب أثناء اللقاء عدد من القضايا أهمها إزالة التعديات في الشوارع العامة، وانجاز مخطط شارع بيت لاهيا العام، والعمل على تعويض المواطنين المتضررين من المشروع وشق طرق جديدة، وإنشاء مدارس ومرافق عامة تخدم المواطنين، ومشكلة الأبراج السكنية العشوائية المنتشرة بصورة متسارعة. من ناحيته أكد النائب إسماعيل الأشقر

# النائب الجمل يناقش قضايا تخص عمال المحافظة الوسطى

الحلول المناسبة لها. بدوره طرح رئيس نقابة لعمال في المحافظة حمدان العديد من القضايا التي تتعلق بالعمال منها التأمين الصحي وغير ذلك من القضايا المتعلقة بالعمال وأسرهم، شاكرًا للنائب الجمل جهوده الرامية لتخفيف معاناة العمال، ونقل همومهم للجهات الرسمية المعنية بهم.

الظالم المفروض على القطاع منذ سنوات. مؤكداً أنه تواصل سابقاً مع مدير وحدة التأمين الصحي بوزارة الصحة عماد بكرون وبحث معه القضايا المتعلقة بالتأمين الصحي لفئة العمال المتعطلين عن العمل، منوهاً لأن المجلس التشريعي لا يمل من متابعة قضايا المواطنين بهدف وضع

ناقش النائب عبد الرحمن الجمل العديد من القضايا التي تخص عمال المحافظة الوسطى وهمومهم جاء ذلك لدى لقاءه مؤخراً مع رئيس نقابة العمال في المحافظة محمد حمدان، وأشاد الجمل خلال اللقاء بالمؤسسات المجتمعية كافة التي وقفت بجانب العمال، بهدف تخفيف آلامهم وهمومهم الناجمة عن الحصار



# التشريعي يعقد جلسة خاصة حول قرار نيابة

د. بحر:

أين دور منظمات حقوق الانسان تجاه ما يجري من اعتداءات وتجاوزات



النواب:

يجب تشكيل لجنة برلمانية للتحقيق في مخالفات السلطة



نوع من الاهتمام، مطالباً السلطة في رام الله والنائب العام بوقف الاجراءات لكونها غير قانونية، مع ضرورة تقديم الاعتذار رسمياً للنائب أبو بكر وللمجلس التشريعي ممثلاً برئيسه د. عزيز دويك.

ويحمل الحية رئيس الوزراء رامي الحمد الله المسؤولية الكاملة عما يحدث للنائب أبو بكر من تجاوزات بحقها وانتهاك حصانتها البرلمانية.

وطالب التقرير من جميع الجهات التنفيذية والقضائية بما فيها النيابة العامة في رام الله الالتزام بالأحكام القانونية الخاصة بالحصانة البرلمانية لأعضاء المجلس التشريعي، وعدم اتخاذ أية إجراءات ضد أي من أعضاء المجلس التشريعي، إلا بعد تقديم طلب رفع الحصانة وفقاً للأصول، وفي الحالات التي نص عليها النظام الداخلي.

وشدد التقرير على ضرورة تشكيل لجنة برلمانية من الكتل والقوائم البرلمانية كافة للتحقيق في كافة المخالفات التي ارتكبتها السلطة التنفيذية بحق النائب نجاة أبو بكر ورفع توصياتها بالخصوص لاتخاذ المقتضى القانوني بحق المخالفين والمتجاوزين لأحكام القانون الأساسي والنظام الداخلي للمجلس التشريعي.

**اعتذار واجب**

بدوره أشار النائب خليل الحية لأن كتلة فتح البرلمانية لا تقوم بأي دور لرفع الظلم عن النائب نجاة أبو بكر، ولم تولى قضيتها أي

دون تقديم طلب إلى هيئة رئاسة المجلس التشريعي إجراء يناهض أبسط المبادئ الدستورية والقانونية ومخالفة واضحة لأحكام القانون الأساسي الفلسطيني والنظام الداخلي للمجلس التشريعي. وأوضح الغول أن تدخل أجهزة الأمن في رام الله لتنفيذ قرار مساعد النائب العام إجراء غير قانوني ومخالفاً لأبسط القواعد الدستورية والقانونية وانتهاكاً صريحاً لمبدأ الفصل بين السلطات وإجراء له تبعات خطيرة على مستقبل العمل البرلماني الفلسطيني واعتداءً على مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وإخلالاً واضحاً بمبدأ سيادة القانون.

واعتبر أن استمرار حكومة الحمد الله في اغتصاب السلطة التنفيذية ودون عرضها على المجلس التشريعي يشكل مذبحة وانتكاسة بحق القانون الأساسي وإضراراً بمبدأ المساءلة والمحاسبة والشفافية ومدخلاً كبيراً للفساد والانحراف في استخدام السلطة ومصادرة المهام الرقابية للمجلس التشريعي.

**التوصيات**

وطالبت اللجنة القانونية في توصيات تقريرها السلطة التنفيذية بالوقف الفوري لكافة الإجراءات بحق النائب أبو بكر ورفع الحصار عن المجلس التشريعي والسماح لكافة أعضاء المجلس التشريعي بالاجتماع داخل قاعات المجلس وممارسة مهامهم النيابية دون تدخل من أحد.

وحمل التقرير المسؤولية الكاملة للرئيس عباس ووزير داخلته رامي الحمد الله عن تداعيات ما تم من إجراءات بحق النائب نجاة أبو بكر.

وطالب بالإسراع في تشكيل حكومة وطنية تنال ثقة المجلس التشريعي وتمارس مهامها تحت رقابة المجلس التشريعي بحيث يخضع جميع أعضائها للمساءلة أمام المجلس التشريعي.

رئيس اللجنة القانونية تقرير لجنته حول انتهاكات السلطة بحق النائب أبو بكر مؤكداً أن المجلس التشريعي الفلسطيني هو السلطة التشريعية المنتخبة، ويتولى مهامه التشريعية والرقابية على الوجه المبين في نظامه الداخلي وعلاقاته مع السلطات الأخرى بالدولة قائمة على مبدأ الفصل بين السلطات التي نصت عليه المادة (2) من القانون الأساسي الفلسطيني وتعديلاته.

وأكد الغول عدم جواز مساءلة أعضاء المجلس التشريعي جزائياً أو مديناً بسبب الآراء التي يبديونها، أو الوقائع التي يوردونها، أو لأي عمل يقومون به خارج المجلس من أجل تمكينهم من أداء مهامهم النيابية.

وقال: "لا يجوز بأي حال من الأحوال

التعرض لعضو المجلس التشريعي، ولا يجوز إجراء أي تفتيش في أمتعته أو بيته أو محل إقامته أو سيارته أو مكتبه"، ويضع المجلس التشريعي نظامه الداخلي وقواعد مساءلة أعضائه وفقاً لأحكام القانون الأساسي والمبادئ الدستورية العامة، وله وحده المحافظة على النظام والأمن أثناء جلساته أو أعمال لجانه. وليس لرجال الأمن التواجد في أرجائه إلا بناء على طلب رئيس المجلس".

ولفت أنه لا يجوز مطالبة عضو المجلس التشريعي بالإدلاء بشهادة عن أمر يتعلق بأفعاله أو أقواله أو عن معلومات حصل عليها بحكم عضويته في المجلس التشريعي أثناء العضوية أو بعد انتهائها إلا برضاه وبموافقة المجلس المسبقة، وهذا يؤكد على أن أية إجراءات بحق أي عضو من أعضاء المجلس التشريعي تستلزم الموافقة المسبقة للمجلس التشريعي وفي الحدود التي رسمها القانون لذلك.

وأشار إلى أن قيام مساعد النائب العام في رام الله باستدعاء النائب نجاة أبو بكر

وجدد بحر إدانته التامة للسلوك المشين الذي اقترفته السلطة بحق أبو بكر، معلناً تضامنه الكامل معها حتى إسقاط القرارات الجائرة ضدها، داعياً إلى إطلاق أوسع حملة تضامن فلسطينية معها بحيث تنضوي تحت إطار هذه الحملة كل الفصائل والشرائع الشعبية ومنظمات المجتمع المدني، وذلك بهدف حماية الجبهة الفلسطينية الداخلية من سطوة وتغول وعريضة السلطة وأجهزتها الأمنية، وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي على أسس الوحدة والتوافق واحترام القانون، واستعادة ثقافة التسامح والتكافل والتلاحم الاجتماعي التي بددتها السلطة وأجهزتها الأمنية طيلة المراحل الماضية.

وتساءل: أين المنظمات الحقوقية مما جرى للنائب نجاة أبو بكر؟ أين مؤسسات حقوق الإنسان من انتهاك حصانتها البرلمانية وما يجري من ذبح للقوانين وانتهاك للحقوق والحريات في الضفة الغربية؟ وأكد بحر على أن احترام السلطة التشريعية وإعادة دورها ومكانتها في المجتمع الفلسطيني تشكل الضمانة الأهم لإنفاذ القانون وحماية الحقوق الوطنية والحريات العامة والخاصة، ما يقتضي العمل على إعادة الاعتبار للمجلس التشريعي واستئناف جلساته بشكل موحد بين الضفة والقطاع في أقرب وقت ممكن.

بدوره قال النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني حسن خريشة أن ما تتعرض له النائب نجاة أبو بكر حالياً من ملاحقة ومحاولة اعتقال يأتي في سياق ضعف وشرذمة المجلس التشريعي، مطالباً بتوحيد دور وجهد المجلس ونوابه لمواجهة تحديات وتجاوزات السلطة التنفيذية، وحتى يتمكن النواب من ممارسة أعمالهم النيابية.

**تقرير اللجنة القانونية**

من جانبه تلا النائب محمد فرج الغول



# سابقة رام الله بحق النائب نجاة أبو بكر



## النائب الغول:

عباس ووزير داخلته يتحملان المسؤولية الكاملة عن تلك الانتهاكات

عن الكتل والقوائم المختلفة  
ة بحق النواب

للنواب والعمل الفوري على تفعيل النظام الأساسي كدستور مؤقت في الأراضي الفلسطينية وتفعيل دور المؤسسات القانونية والرقابية ووقف تغول السلطات التنفيذية على حقوق المواطنين.

وقال إن ملاحقة النائب أبو بكر على خلفية تصريحاتها التي انتقدت فيها بعض السلوكيات، هو انتهاك صارخ للقانون الأساسي الفلسطيني، وللحصانة البرلمانية التي يتمتع بها النواب، مطالباً السلطة والنيابة العامة بالتراجع عن قرار استدعاء النائب نجاة أبو بكر لكونه قرار غير قانوني، داعياً إلى موقف برلماني وحقوقى موحد تجاه الاعتداء الواضح عليها.

### مؤسسات حقوقية مغيبة

أما النائب يوسف الشرافي فقد أشار في مداخلة التي ألقاها تعليقا على تقرير اللجنة القانونية لتغيب المؤسسات الحقوقية في فلسطين



عن المجالات العمل التي أنشئت من أجلها، مطالباً إيها بالدفاع عن النواب لتفعيل نفسها عبر الدفاع عن النواب والمواطنين في الضفة، مشيراً لأن عمل تلك المؤسسات هو المحافظة على حقوق الأفراد والدفاع عنهم، وعدم التحيز لأي من السياسات غير الأخلاقية التي تمس المبادئ القانونية.

واستنكر الشرافي ما قامت به النيابة العامة بحق أبو بكر، مؤكداً على إلغاء كل هذه الاجراء وتقديم اعتذار رسمي لها ولللمجلس الفلسطيني.

وجلسات تتحدث فيها عن المشاركة السياسية للمرأة وكيفية تطويرها وعن العنف ضد النساء وعن تمكين النساء ثم تصمت عندما تتعرض قيادية نسوية للملاحقة الأمنية بسبب مواقفها ونشاطها البرلماني المنحاز ضد عقائد الفاسدين.

### إلغاء الإجراءات فوراً

من ناحيته دعا النائب عاطف عدوان لإلغاء الإجراءات المتخذة بحق النائب أبو بكر بالسرعة الممكنة، معتبراً أن استدعاء مساعد النائب العام في رام الله للنائب دون تقديم طلب إلى هيئة رئاسة المجلس التشريعي إجراء يناقض أبسط المبادئ



الدستورية والقانونية ومخالفة واضحة لأحكام القانون الأساسي الفلسطيني والنظام الداخلي للمجلس التشريعي. ودعا السلطة بإلغاء قرار الاستدعاء بشكل فوري واحترام المبادئ والقوانين الدستورية التي يصدرها المجلس التشريعي، وتشكيل لجنة برلمانية من الكتل والقوائم البرلمانية كافة للتحقيق في المخالفات التي ارتكبتها السلطة التنفيذية بحق النائب نجاة أبو بكر وغيرها من النواب في الضفة الغربية.

### تفعيل النظام واحترام القانون

وبدوره دعا النائب سالم سلامة إلى وقف الإجراءات غير القانونية فوراً واحترام الحصانة البرلمانية



اتفاقاً وطنياً حول هذه الخطوة التي أصبحت واجبة، وتأخيرها يعني أننا نساهم جميعاً في تعطيل المجلس التشريعي. وقالت نعيم: "فأني أتساءل أين دور المؤسسات النسوية في غزة والضفة في تضامنها مع النائب نجاة أبو بكر، فهل من المعقول أن تمضي هذه المؤسسات الساعات وتنفق الاموال في مؤتمرات

القانونية التي ترتكبها السلطة بحق النائب أبو بكر، مشدداً على أن نواب الضفة هم الفئة والطبقة السياسية الوحيدة التي وقفت مع شعبها مراراً وتكراراً لحمايته من الأجهزة الأمنية ومن اعتداءاتها على المواطنين.

### تجاوز للخطوط الحمراء

أما النائب هدى نعيم فقد اعتبرت بأن السلطة الفلسطينية تعدت كل الخطوط الحمراء وداست كل القوانين وعطلت الحياة البرلمانية، مشيرة لاختطاف محمود عباس كل الصلاحيات وجعل الشعب وكل مكوناته وسلطاته رهينة عنده لأنه يملك المال، متسائلة: "هل نجد جريمة أكبر من أن يقوم رئيساً لشعب بابتزازه بقوته ورواتبه مقابل مواقفه الوطنية والسياسية". وأوضحت أن القانون أعطى النواب حق دعوة المجلس للانعقاد برقع عددهم، داعية للبدء فوراً بتوقيع عريضة لعقد دورة جديدة للمجلس يتزامن معها التواصل مع كل الكتل والقوائم البرلمانية لنضمن



### مساس بالقانون

من ناحيته أكد النائب مشير المصري في مداخلة أن ما يجري ليس له تفسير سوى المساس بالقانون الأساسي، وتغول السلطة التنفيذية على نواب الشعب الفلسطيني دون وجه حق، وانتهاك صارخ للحصانة البرلمانية، وكلها مخالفات يتحمل عباس المسؤولية عنها. وحذر المصري من الاستمرار في الاجراءات غير



# طالبت الحكومة بإنهاء ملف موظفي غزة لجنة التربية والشئون الاجتماعية تنظمان ورشة عمل حول الآثار المترتبة على أزمة عدم صرف رواتب الموظفين



عقدت لجنة التربية بالشؤون الاجتماعية ورشة عمل بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية ورشة عمل حول الآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن أزمة عدم صرف رواتب الموظفين الحكوميين في قطاع غزة، وذلك يوم أمس الأول بمقر المجلس التشريعي في مدينة غزة، بحضور د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي، ورئيس لجنة التربية النائب عبد الرحمن الجمل، وعدد من نواب المجلس التشريعي، ووكيل وزارة الشؤون الاجتماعية يوسف إبراهيم، والعديد من المسؤولين الحكوميين، ومدراء مؤسسات وجمعيات المجتمع المدني، ولغيف من المهتمين وممثلين المنظمات الحقوقية، ومؤسسات حقوق الانسان في قطاع غزة.

وأكد الدكتور بحر في كلمته التي ألقاها في افتتاحية الورشة أن قطاع غزة خضع لخطة محكمة ومنظمة بهدف تجويع أهله ومعاقبتهم على خيارهم الديمقراطي، ملفتاً لأن خطة التجويع هذه التي فرضت بعيد انتخابات عام 2006م، جاءت في سياق فض الناس عن المقاومة، ومن أجل أن ينفذ الناس عن الناس عن موضوعاً أنها خطة وجدت منذ عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، وخطة التجويع المعاصرة التي تمارسها قوى الظلم والاستبداد العالمي هي امتداد لتلك الخطة التي نفذت بحق رسول الله، مضيفاً أنها تأتي من أجل أن ينفذ الناس عن المبادئ والثوابت الفلسطينية، وما الحصار والإغلاق وشن الحروب العدوانية على القطاع إلا دليلاً واضحاً على ذلك.

وأشار لأن غزة تحارب منذ إعلان الانتخابات عام 2006 من اللجنة الرباعية التي أعلنت عدم اعترافها بنتائج تلك الانتخابات، وشدد على ضرورة أن تبادر حكومة الوفاق بالوقوف

أمام مسؤولياتها في قطاع غزة وصرف رواتب الموظفين العاملين بالوظيفة العامة. ولفت إلى أن المجلس التشريعي كان أول من أطلق مبادرة الوفاق الوطني التي رعاها الدكتور عزيز دويك، وقال: "تصريحات قادة فتح حول حوارات الدوحة غر مبشرة وتوتيرية تهدف لاستمرار الانقسام وتخريب جهود المصالحة الوطنية واستمرار الحصار على قطاع غزة". وشدد أن المجلس التشريعي يدعم المصالحة الوطنية وصولاً لإنهاء الانقسام على أساس الثوابت الوطنية، مستدركاً لكن حركة فتح بكل صراحة لا تريد مشاركة سياسية، ولا تريد أن تدفع رواتب الموظفين، وإن فتح تحالف مع كل العالم على اغراق غزة بالأزمات واستمرار حصارها.

وأضاف قائلاً: "نحن نسعى بكل ما أوتينا من قوة لتخفيف معاناة المواطن في قطاع غزة، ولدينا خطة لرفع دفعات الموظفين الشهرية لتصل إلى 50% من قيمة الراتب، كما نسعى لتشغيل

الخريجين على بند العمل المؤقت لتخفيف حدة الفقر والبطالة في صفوف الخريجين وحملة الشهادات".

من جهته أكد وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية يوسف إبراهيم أن الراتب حق مكتسب للموظفين مقابل عمل يقوم به الموظف خدمة لشعبه، ولفت إلى أن جميع الموظفين في قطاع غزة مازالوا على رأس عملهم رغم استمرار أزمة الرواتب، وأن ما يحصلون عليه بشكل شهري هي دفعات مالية وليست رواتب، وهناك مساس واضح بحقوقهم من الناحية القانونية، منوهاً لأنه يحق لكل موظف أن يرفع قضية في المحاكم ضد مجلس الوزراء، لكونه يتمتع عن صرف رواتب الموظفين على الرغم أنهم يمارسون أعمالهم وهم مازالوا على رأس عملهم ولا يتقاضون راتباً.

وأشار إبراهيم لأن هناك في المقابل من يجلسون في البيوت منذ 10 سنوات ويتقاضون راتباً وهذا اعتداء صارخ على القانون الفلسطيني

والدستور، كما هو اعتداء على حق الموظف في الراتب الشهري الذي كفله له القانون، كما هو اعتداء على قانون الخدمة المدنية المعمول به في الأراضي الفلسطينية.

## النتائج والتوصيات

من جهتها أعلنت مدير عام التنمية والتخطيط بوزارة الشؤون الاجتماعية اعتماد الطرشاوي عن نتائج الدراسة الموسومة بـ: "الآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية المترتبة على أزمة عدم صرف رواتب الموظفين الحكوميين في قطاع غزة".

لافتة لأن الإدارة العامة للتنمية والتخطيط بالوزارة قد أجرت الدراسة المذكورة في أعقاب الأزمة الخائفة التي واجهها الموظفون بعد تشكيل حكومة الوفاق وعدم انتظام صرف رواتبهم، والاكتفاء فقط بدفعات مالية غير منتظمة تصرف من قبل وزارة المالية في قطاع غزة بنسبة لا تتعدى 40% من الراتب الشهري الأمر الذي لا يكفي لسد الاحتياجات الأساسية

لأسرة الموظف. وأوضحت أن نتائج الدراسة أظهرت آثاراً سلبية في المجالات النفسية والاقتصادية والاجتماعية حيث بلغت نسبة الآثار النفسية 74 % والآثار الاقتصادية 72 % والآثار الاجتماعية 59 %، مشيرة أن نتائج الدراسة تؤشر لإمكانية حدوث حالة خطيرة وغير مسبوقة سواء في الجهاز الحكومي أو في المجتمع نفسه.

وطالبت الطرشاوي حكومة الوفاق بإنهاء ملف موظفي غزة وفق حلول عادلة لا تنقص من حقوقهم ودمجهم ضمن موظفي السلطة الوطنية الفلسطينية، مؤكدة على ضرورة صرف حكومة الوفاق رواتب الموظفين منذ تشكيلها وحتى الآن على شكل دفعات مالية منتظمة ومن ثم إدراج الموظفين ضمن الموازنة العامة للحكومة.

كما دعت وزارة المالية بغزة للمسارعة لصرف 50 % من الراتب الشهري، والعمل على زيادتها بشكل تدريجي لمساعدة الموظفين حتى يتمكنوا من الخروج من الواقع الاقتصادي والنفسي والاجتماعي الذي عكسته الدراسة التي قامت بها الإدارة العامة للتنمية والتخطيط بالوزارة، والعمل على تعويض الموظفين عن الضرر النفسي الذي لحق بهم نتيجة معاناتهم الطويلة بسبب عدم صرف رواتبهم.

وأوصت الدراسة الفرقاء الفلسطينيين بأن يضعوا مصلحة المواطن نصب أعينهم، وأن يسارعوا إلى إنهاء الانقسام، والآثار المترتبة عليه والبدء بتطبيق بنود المصالحة والاتفاقيات الموقع سابقاً، مطالبة المؤسسات الحقوقية القيام بدورها في الضغط على حكومة الحمد لله لحملها على المسارعة لحل أزمة الرواتب والمباشرة في صرف الرواتب والمستحقات المالية للموظفين على اعتبار أنها حقوق غير قابلة للمساومة.

## النائب سلامة يشارك في تكريم أوائل الطلبة بالمغازي



الاحتفال إلى أهمية العلم والتفوق، ملفتاً لأن تفوق الطلاب يساهم في بناء المجتمع ورفقيه، مؤكداً على ضرورة الاهتمام بالمسيرة التعليمية ورعاية المتفوقين سواء من الأهل أو المدرسة أو المؤسسات الخاصة، مبيناً أن سلاح شعبنا الفلسطيني لتحرير أرضه ومقدساته هو العلم والتعلم، وتخلل الحفل العديد من الكلمات الهادفة وال فقرات الفنية المميزة.

شارك النائب د. سالم سلامة بحفل تكريم أوائل الطلبة الذي أقامته مدرسة المغازي الابتدائية بحضور رئيس بلدية المغازي محمد النجار، والعديد من الشخصيات التربوية والمسؤولين بمديرية التربية والتعليم بالمحافظة الوسطى، ولغيف من ذوي الطلبة المتفوقين. وأشار النائب سلامة في كلمة له ألقاها خلال

## النائب نصار يتفقد العوائل المستورة في منطقة جنوب غزة



واصل النائب جمال نصار تفقد العوائل المستورة في منطقة جنوب غزة بالتعاون مع جمعية الزيتون للإغاثة والتنمية، ضمن سلسلة الزيارات العمرية التي يقوم بها نواب غزة لتفقد أحوال العوائل المستورة، وشارك في الجولة رئيس جمعية الزيتون أدهم أبو شعبان، ورئيس المجمع الإسلامي وليد عويضة، بالإضافة للعديد من الشخصيات المهمة بالجانب الاجتماعي.

واطلع النائب نصار والوفد المرافق له على حجم المعاناة التي تعانيها الأسر المستورة في المنطقة، معربين عن ألمهم في توفير بعض الحاجات الأساسية والمهمة لهذه العائلات قريباً، وفي ختام الزيارة شكرت العائلات النائب نصار والوفد المرافق على ما قدموه من مساعدات عينية لهم.



# بمشاركة نواب من الكتل والقوائم والبرلمانية وأعضاء بالمجلس الوطني رئاسة التشريعي تنظم وقفة تضامنية مع النائب نجاة أبو بكر بحر يدعو الرئيس عباس للتوقف الفوري عن ذبح القوانين الفلسطينية

من الكتل والقوائم البرلمانية كافة، وأعضاء من المجلس الوطني: "لم نفاجاً بما جرى للنائب في المجلس التشريعي نجاة أبو بكر من استمرار ملاحقة الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية لها ومحاولة اعتقالها بسبب ممارستها لواجبها البرلماني والوطني، ما اضطرها للاعتصام داخل مقر المجلس التشريعي برام الله مع عائلتها الكريمة في ظل تغول السلطة التنفيذية المستقوية بسطوة الأجهزة الأمنية".

دعا الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني رئيس السلطة في رام الله محمود عباس للتوقف الفوري عن ذبح القوانين الفلسطينية وعلى رأسها القانون الأساسي الفلسطيني، ووقف التغول على الحياة الوطنية الفلسطينية، ووقف هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية وإلغاء دورها ومهامها وصلاحياتها المنصوص عليها حسب القانون. وقال خلال وقفة تضامنية نظمها المجلس التشريعي بمقره وشارك فيها نواب

وأضاف المجدلوي أن الانقسام السياسي شكل تربة ومناخاً وحاضنة لهذه التعديات، وينبغي مواجهته، عبر اجتماع كافة الكتل والقوائم البرلمانية تحت قبة البرلمان والمشاركة لعقد جلسة طارئة تؤسس لتفعيل المجلس، ومن ثم ننتقل نحو إنهاء الانقسام وما نتج عنه من مأساة وعيب لحق بنا جميعاً على حد قوله. ودعا الكل الوطني للالتقاء لإنهاء الانقسام، وعدم الارتهان لأي حوار ثنائي، وذلك لتحشيد ضغط كاف لإنهاء الانقسام، مؤكداً أن مفتاح تحريك الحل السياسي هو بيد رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس.

## تضامن مع القانون

بدوره أكد عضو المجلس الوطني فايز أبو شمالة أن التضامن مع النائب نجاة أبو بكر إنما هو تضامننا مع القانون والدستور الذي ينتهك من قبل السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية صباح مساء دون أن تحرك مؤسسة الرئاسة شيئاً، مشيراً لتجاوزات وطنية كبيرة ترتكبها أجهزة أمن الضفة كالتنسيق الأمني وغيره من القضايا التي تشكل عيباً من الناحية الوطنية داعياً لوقف كل تلك الإجراءات. ودعا أبو شمالة رئيس المجلس الوطني سليم الزعنون لاتخاذ موقف وطني من هذه القضايا الجارية، ولا سيما قضية النائب أبو بكر على اعتبار أنها عضو في المجلس الوطني، مندداً بمحاصرتها من قبل أجهزة أمن السلطة، ومدينا عملية اغتيال المناضل عمر الناييف في بلغاريا.



وانتدبها لتمثيله في المجلس التشريعي. وهاجمت أبو بكر الأجهزة الأمنية في الضفة متهمه إياها بتنفيذ إجراءات غير قانونية بحقها، معتبرة ذلك انتهاكاً للحصانة البرلمانية التي يتمتع بها أعضاء المجلس التشريعي المنتخبين.

## الحل بيد الرئيس

من ناحيته قال النائب جميل المجدلوي في كلمة له نيابة عن كتلة الشهيد أبو علي مصطفى: "إن التطاول على شرعية وحصانة أي نائب في المجلس التشريعي يفتح باب التجاوز والتطاول على كل الشرعيات الوطنية الأخرى". مندداً بأفعال الأجهزة الأمنية في الضفة التي لا تقيم للمواطنين الشرفاء وزناً، ومحدراً من استمرار تلك الأجهزة في نهجها بقوله: "إذا أخذت الأجهزة التنفيذية والأمنية من الاعتداءات على الحريات منهجاً لعملها بهذه الصورة، فإنها تتحول لمليشيات للبلطجة ولا تبقى احتراماً للقانون ولا لأحد من الناس".

على ممارسات السلطة هو استئذان عمل المجلس التشريعي بكافة كتله وقوائمه البرلمانية ليمارس دوره الحقيقي في الرقابة على السلطة، متسائلة: "كيف يقوم فاقد الشرعية بالاعتداء على المؤسسة الشرعية الوحيدة في النظام الفلسطيني؟"

## مقاضاة النائب العام

بدورها طالبت النائب نجاة أبو بكر في كلمة لها عبر الهاتف بمقاضاة النائب العام في الضفة، لما اقترفته من انتهاك للقانون الفلسطيني، مطالبة بالعمل لرفع الظلم الذي وقع عليها عبر تفعيل المجلس التشريعي واحترام إرادة الشعب الذي انتخب نوابه.

ودعت أبو بكر إلى إعادة الاعتبار للسلطة التشريعية، لأنها هي الجهة الوحيدة القادرة على ضمان وقف تغول السلطة التنفيذية على الحياة المدنية للمواطنين، مشددة على أن التعدي على شخصها هو اعتداء واضح على القانون وعلى المواطن الفلسطيني الذي انتخبها

مؤكد أن استدعاء النائب أبو بكر ومحاصرتها في مقر المجلس التشريعي هو تجاوز للدستور والقانون والقيم والأخلاق والاجماع الوطني، موضحة أن هذا السلوك المخالف للقانون أصبح هو السلوك السائد للأجهزة الأمنية في الضفة.

وأشارت لأن الاعتداء على النائب أبو بكر هو اعتداء على الشعب الذي انتخبها، موضحة بأن إجراءات النيابة هي ممارسات خارجة عن القانون الأساسي والنظام الداخلي للمجلس التشريعي، موضحة أن ممارسات عباس لم تقف أمام تعطيل المجلس التشريعي بل طال كل من ينتقد الفساد المستشري في السلطة.

وأكدت على مساندة كتلة التغيير والإصلاح ودعمها للنائب أبو بكر، بالإضافة لرفضها كل أشكال البلطجة التي تمارسها السلطة تجاه المجلس التشريعي ونوابه.

وشددت النائب نعيم بأن الرد الوحيد

ولفت بحر إلى أن الأمر الصادر عن نيابة رام الله باعتقال النائب نجاة أبو بكر على خلفية ممارستها واجباتها البرلمانية يشكل جريمة قانونية وسياسية ووطنية وأخلاقية وإنسانية بكل معنى الكلمة، مشيراً لأن إجراءات النيابة تشكل مخالفة واضحة لأحكام القانون الأساسي الفلسطيني والنظام الداخلي للمجلس التشريعي الذي يمنح حصانة برلمانية كاملة لأعضاء المجلس التشريعي، وينص على عدم جواز مساءلة أعضاء المجلس جزائياً أو مدنياً بسبب الآراء التي يبدونها أو الوقائع التي يوردونها أو لأي عمل يقومون به خارج المجلس التشريعي من أجل تمكينهم من أداء مهامهم البرلمانية.

واعتبر أن ما جرى بحق النائب نجاة أبو بكر يشكل امتداداً للإجراءات والسلوكيات المشينة التي اقترفتها السلطة وأجهزتها الأمنية بحق العديد من نواب كتلة التغيير والإصلاح في الضفة وعائلاتهم طيلة المرحلة الماضية دون أي اعتبار لحصانتهم البرلمانية المكفولة حسب القانون.

ودعا د. بحر البرلمانات العربية والإسلامية والدولية والاتحادات البرلمانية ومؤسسات حقوق الإنسان للتعبير عن تضامنهم مع النائب أبو بكر، واتخاذ مواقف صريحة منددة بإجراءات السلطة الفلسطينية ضدها، ومخاطبة رئاسة السلطة للتوقف عن انتهاك القانون الفلسطيني وتخريب الحياة الوطنية الفلسطينية.

## قرصنة وبلطجة

بدورها اعتبرت النائب هدى نعيم ممارسات السلطة بحق النائب أبو بكر قرصنة وبلطجة وعريضة وتغول على القانون،